أسئلة البنيوية في النقد العربي
مرحلة التلقي والتأصيل

أ.د فيصل حصيد جامعة باتنة 1

الملخص:

نسعى في هذا البحث إلى الوقوف على الأسئلة الملحّة في النقد العربي المعاصر حول كيفيات تلقيه وطرائق تأصيله للبنيوية، وذلك خلال عرض أهم الإشكالات في هذا المضمار والتي تتعلق بالمنهج والمصطلح، وموقف البنيوية والبنيويين من اللغة والتاريخ والانسان، هذه العناصر الهووية الخطيرة التي تشكل مقدسات، وثوابت في الفكر العربي عموما. وقد تم التركيز في هذا البحث على جهود النقاد العرب الرواد التي عرضوا فيها لسؤال المنهج، والخلفيات الفكرية له، وإشكالات المصطلح، ومقابلتها بما ورد عند النقاد الغربيين لمعرفة الأصيل من الدخيل.

Abstract :

In this research paper we ponder the main persistent of Contemporary Arab Literary Criticism on how it is perceived and its methods of implanting structuralism. All this will be attained through exposing the main problematics in this field which are related to approach and idiom and the stand of structuralism and structuralists from language, history and human being - these dangerous identifying elements which generally constitute the sanctities and fundamental of the Arab thought. This research focuses on the efforts of the pioneering Arab critiques by which they uncovered the question of approach, its intellectual backgrounds and the problematics of idiom and compare them which the finding of Western Critiques to spotlight what is original and what is obtrusive.

أسئلة البنيوية في النقد العربي
(مرحلة التلقي والتأصيل)

نحاول في هذا البحث أن نكشف عن أهم إشكالات تلقي وتأصيل المنهج البنيوي في النقد العربي من خلال كتابات الرواد الأوائل في هذا المجال أمثال كمال أبو ديب، شكري عياد، نبيلة إبراهيم، عزالدين إسماعيل، هدى وصفي وغيرهم، والبحث عن بأسباب هذه الإشكالات ومبررات هذا االموقف النقدي منها، فبعد أن اجتازت المنظومة الأدبية العربية أزمة الكتابة على مستوى الإبداع الشعري بعد ظهور تغييرات عميقة وبنيات جديدة له، أصبحت الآن ملزمة بإيجاد الفكر النقدي الملائم لها، وبالتالي تجاوز الأزمة على مستوى الفكر النقدي ككل، وليس على مستوى النقد كآلية إجرائية فقط، بما يسمح بإيجاد تفسيرات وإجابات لقضايانا في ضوء ما يؤرقنا من أسئلة نقدية وحضارية.

وإذا كانت أسباب الركود الإبداعي أو ما سمي في النقد بمصطلح "الاتباعية" قد حظيت بإجابات كثيرة– إن لم تكن كافية فقد كانت متنوعة– فإن أسباب الركود النقدي في جانبه النوعي وليس الكمي، ما يزال في أخذ ورد بين النقاد. وفي هذا يقول كمال أبو ديب مبرراً لجوءه إلى التأصيل النقدي "ولعل فقر الكتابات النقدية العربية المعاصرة أن يعود بالدرجة الأولى إلى غياب العملية التحليلية والعقل التحليلي في خضم الانطباعات والشخصانية، من جهة، والخطابات الحماسية والعقائدية من جهة أخرى، وإذا كان ثمة من قبس يتألق في ظلمة الانحطاط الفكري والسياسي الذي ما يزال يلف الوطن العري حتى اليوم، فإنه يتمثل في بلورة اتجاه بحثي صارم، يصر على الكتابات المتعمقة التحليلية، المكتنهة، الكاشفة، **ويجهد لتأصيل الفكر النقدي الجاد في كل مجالات الدراسة**، ويتناول الظاهرة المدروسة باعتبارها دائماً على درجة كبيرة من التعقيد والتشابك والتداخل مع ظواهر أخرى في اللغة والفكر والمجتمع"[1].

أما عن منطلقات التأسيس النقدي لتوجه التأصيل عند بعض النقاد فإنها تتمحور حول نقاط ثلاث: البعد المنهجي، البعد الفكري، والبعد الإجرائي، وهو ما سعى إليه أبو

---

[1] – كمال أبو ديب: في الشعرية، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، 1987، ص9.

ديب مثلا في تأسيس منهجه-كما يقول: "منطلقاً من تأسيس منهجي علمي صارم، ومن رؤية تتصهر فيها قيم الحرية المطلقة والبحث الدائب بوعي عميق للطبيعة الجدلية للعلاقة بين المكونات الأساسية للبنى الثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، ولكون هذه العلاقة دائماً أكثر خفاء وصعوبة التماس وحاجة لمنهج نقدي قادر على الغور والتقصي مما تفترضه العقائدية الفجة، أو الشخصانية المتلذذة"[2].

إن عملية التأسيس المنهجي عنده تتوازى مع عملية التطبيق النقدي، ما يجعل الفصل بين النظري والتطبيقي على درجة كبيرة من الصعوبة، فهو يسعى دائماً إلى استنطاق النصوص بمنهجه الذي اختاره من أجل الوصول إلى قواعد نظرية، لأن همه الأول- على حد تعبيره- هو "التأسيس النظري، لأن النمو التفريعي نظرياً وتطبيقياً يظل محالاً قبل أن يتبلور العمل النظري في صيغة مكثفة متناسقة"[3]. وهذا كلام منطقي على المستوى النظري ذلك أن "النقد التنظيري كفعالية ثقافية هامة، تبدو حاجتنا إليه ضرورية فهو الذي يناقش ويطرح القضايا الأدبية داخل إشكاليات تناوش الواقع المعاش. ولا يكتفي بالشرح أو التفسير أو إصدار الأحكام فقط مثل النقد التطبيقي"[4].

وإذا كانت الثقافة العربية قد ركنت منذ زمن ليس بالقصير إلى اجترار الأحكام التي أوردها النقاد بين ق1 هـ-ق5 هـ فإنها الآن مجبرة على إبداع ثنائية التأسيس/ الممارسة لأن "التنظير للنقد ومعالجه قضية المصطلحات الأدبية والأشكال الأدبية القديمة، وعلاقة المعاصرة بالتراث وغيرها من المسائل التي تخص النقد الأدبي وترتبط بالتيارات الفكرية، والأدبية، والسياسية، هي من القضايا الملحة للمناقشة في الوقت الراهن لغرض الخروج ببدائل نتطلع إليها. وما يميز النقد النظري على الخصوص هو أن نسبة المشغولات التي ينتبه إليها الناقد كثيرة، بحيث تسمح له بأن يعالج الأدب والنقد التطبيقي وفق معرفة سابقة، وفكر متنور يحث على البحث عن جديد، ويهدف إلى الوصول إلى

[2] - المرجع السابق، ص9.

[3] - كمال أبو ديب: في الشعرية، ص7.

[4] - رمضان سليم: البعد النقدي، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، مصراته، ليبيا، 1987، ص15.

قيم قد تكون ثابتة ولكنها مغايرة لما هو سائد"[5]. إلا أن فعالية التنظير نفسها لا ينبغي لها أن تتم–دون قواعد منهجية صارمة، إذ أن ما يلاحظ على أعمال كثير من النقاد هو تداخل المصطلحات وبمختلف الدلالات في أعمالهم، بما يوحى أننا أمام أعمال تجريبية لمختلف المناهج بغية كشف الأنسب منها.

وليس أدل على هذا التداخل من مقاربة النقاد العرب لمفهوم البنية نفسه، إذ قاربها بعضهم بما هي معطى فلسفيا خالصا ضمن منظومة العرض والجوهر، وقرابها آخرون من منظور نقدي خاص ضمن مقولة الشكل والمضمون، وقاربها آخرون من منظور لساني ضمن مقولة الكلام والخطاب، وغيرها من المقاربات التي تجعل من الحديث عن البنية بهذه التفرعات والمعني يوحي باستحالة البحث عن البنية في مجال الأعمال الأدبية التي تشع بالحركية والظلال والدلالات، لما تضمنته توصيفاه من معاني الجمود والقولبة، ذلك لأن "كلمة **بنية** في هذا السياق كلمة مراوغه لأنها تنطوي على إيحاء بالسكون ولكن هذه المراوغة تختفي عندما نربط بين الأبنية، والاتجاهات "السلوكية" وتحدد الأخيرة من حيث خصائصها التكاملية التي تنطوي على عمليات هدم وبناء، ومن هنا يمكن النظر إلى الأعمال الأدبية على مستوى دياكروني– تعاقبي–. باعتبارها عمليات بنيوية تنطوي على هدم لأبنية قديمة، وتأسيس لأبنية جديدة"[6].

على أننا لو استعرضنا تعريفين لعالمين متأخرين لوجدنا أن مفهوم الحركة أو التحول، متضمن في مفهوم البنية دون أن يمس هذا بمفهوم وحدة العمل أو الشيء المدروس بنيته، حيث يقول عالم النفس السويسري، جون بياجيه: "أن البنية هي نسق من التحولات، له قوانينه الخاصة باعتباره نسقاً (في مقابل الخصائص المميزة للعناصر)، علماً بأن من شأن هذا النسق أن يظل قائماً ويزداد ثراء بفضل الدور الذي تقوم به تلك التحولات نفسها، دون أن يكون من شأن هذه التحولات أن تخرج عن حدود ذلك النسق،

[5] – المرجع السابق، ص11.

6 – جابر عصفور: عن البنيوية التوليدية مجلة النقد الأدبي– فصول– م1، ع2 يناير 1981، ص92.

أو أن تهيب بأي عناصر أخرى تكون خارجة عنه"[7]. وما يمكن استخلاصه من هذا التعريف هو ثلاث ميزات أساسية للبنية هي:

أ- الشمولية.

ب- التحول.

ج- التنظيم الذاتي.

الشمولية من حيث أن النص وحدة كلية مكتملة بذاتها، غير محتاجة إلى غيرها لتفسر معناها، أو لتدل عليه، إي إنه أصبح مدونة بالمعنى الحرفي للكلمة. والتحول من حيث أن بنياته تدخل في علاقات مختلفة وغير ثابتة مع بعضها البعض ما يؤدي إلى توالد المعنى وتحوله. والتنظيم الذاتي من حيث أن بنياته لها قنونها الخاص في الانتظام والدلالة والتموضع. وهذه "السمات الثلاث التي تؤسس الوحدة فتجعلها شاملة متحولة ومتحكمة هي هوية البنية التي تجعلها متميزة مثل الإشارة، بمعنى أنها مختلفة عن كل ما سواها"[8].

أما التعريف الثاني فهو تعريف أبى البنيوية كما يسمى، الأنثروبولوجي كلود ليفي شتراوس حيث يقول أن "البنية تحمل أولاً وقبل كل شيء طابع النسق أو النظام، فالبنية تتكون من عناصر يكون من شأن أي تحول يعرض للوحدة منها، أن يحدث تحولاً في باقي العناصر الأخرى"[9]. وهو أيضاً يقرر مبدأ التحول، والنظام، أو النسق والشمولية.ومن هنا يتجلى لنا ألا تعارض بين ثبات البنية وخضوعها لمبدأ التحولات، حيث أنها ثابتة ككل منتظم لأجزاء على المستوى الخارجي، ومتحولة داخلياً في تغير العلاقات التي تربط بين أجزاء المجموع.

وإن كانت البنيوية قد اشتقت من مصطلح "البنية" فإنها تنتسب إليه كذلك في جميع مرتكزاته ومنطلقاته، غير أن البنيوية سواء كانت منهجاً أو فلسفة-وهو ما سيأتي شرحه-لم تستقم كما هي عليه اليوم إلا باستنادها إلى تراث فكري، ومجهود بحثي كبير،

---

7 – زكريا إبراهيم: مشكلة البنية (أضواء على البنيوية) مكتبة مصر، د. ت ، ص30.

8 – عبد الله الغذامي، الخطيئة والتفكير، النادي الأدبي الثقافي، جدة، ط1، 1985، ص32.

9 – زكريا إبراهيم، م س، ص31.

ما جعل البعض يرجع بأصولها حتى إلى أرسطو ثم لول وغيرهما مما يضطرنا إلى البحث في هذا الماضي ولو القريب منه فقط.

2- الخلفية الفكرية للبنيوية:

أضحت العلوم الإنسانية عموماً، والدراسات الأدبية بالخصوص في أواخر القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين، تشكو من عدم فعالية المناهج المستعملة ورتابتها وسطحيتها، الأمر الذي جعلها تتآكل داخلياً من جهة، وتتضاءل وتتقزّم أمام ما حققته صرامة المناهج في العلوم التجريبية من جهة أخرى، إذ حدى بها ذلك إلى البحث عن بدائل كما هو موجود في العلوم الطبيعية، فكان أن وجدت الدعوة إلى علمية المنهج، أي إلى تبني منهج عملي يقوم على قواعد وأسس صارمة ودقيقة، في مقابل الذاتية والانطباعية التي كانت سائدة، من أجل الوصول إلى موضوعية البحث ومنطقية النتائج.

فكان المنطلق من علم اللغة الذي كان رائده فردينان دوسوسير. وإلى هنا لم تكن البنيوية قد وضحت معالمها كما هي عليه الآن مما يؤكد كما يقول جارودي بأن "الأمر لا يتعلق بمجرد موضة، أو بالأحرى فإن هذه الموضة لم تكن إلا مرتبطة بظاهرة تاريخية أكثر شمولية"[10]، كانت لها نظرتها للإنسان والتاريخ والتراث. وإلى هنا أيضاً كان علم اللغة قد خطى خطوات عملاقة نحو تجسيد العلمية حيث أن "سوسير (1857-1913) في كتابه محاضرات في علم اللغة العام الذي نشر بعد موته، سنة 1916 قد حدد مجال بحثه العلمي وقام بإجراء فصل ثلاثي حاسم يتمثل في:

1- فصل اللغة كمؤسسة اجتماعية عن الكلام الذي عبر تجسيد فردي لها[11].

2- فصل اللغة عن تاريخ اللغة.

3- فصل اللغة عن وسطها الاجتماعي من أجل دراستها خاضعة لقوانينها

---

10 Roger graudy, Biographie du xx em siècle, ED El bourhane, 1992, P157.

11 – ترجم الغذامي ثنائية (اللغة/ الكلام) بـ(اللغة/ الخطاب) وهناك فرق بين Parole كما أقره سوسير وبين "Discours" التي تعني سمات معينة تميز الكلام فنقول خطاب علمي، خطاب أدبي، خطاب فلسفي وغيرها، ولا نستطيع أن نقول هذا عن الكلام (ترجمة الغذامي في الخطيئة والتفكير، ص30).

(قواعدها) الذاتية (الداخلية) فقط."[12] غير أن سوسير على طول امتداد صفحات كتابه لم يستعمل مصطلح بنية إنما استعمل مصطلح "تسقContext و"نظام Système ". "وأما النزعة البنيوية اللغوية– بالمعنى المحدد لهذه الكلمة– فلم تظهر إلى حيز الوجود إلا عام 1928، في المؤتمر الدولي لعلوم اللسان الذي انعقد بلاهاي هولندة حيث أقام ثلاثة علمـــاء روس، ألا وهـــم ياكوبســـن Jakobsen، وكارشفســـكي Karcevsky، وتروبتسكوى Troubetskiy بحثاً علمياً تضمن الأصول الأولى لهذه النزعة، ولم يلبثوا بعد ذلك أن أصدروا بياناً أعلنوه في المؤتمر الأول للغويين السلاف الذى انعقد في براغ عام 1929، استخدموا فيه كلمة بنية بالمعنى المستخدم اليوم، ودعوا فيه إلى اصطناع المـنهج البنيـوي بوصـفه منهجـاً علميـاً صـالحاً لاكتشـاف قـوانين بنيـة الـنظم اللغويـة وتطورها"[13].

وبعد أن استقامت علمية المنهج أو بالأحرى بنيويته في مجال اللغويات، جاء دور العلوم الإنسانية الأخرى حيث يعود الفضل إلى شتراوس الذي نقل البنيويـة من مجـال اللغـة إلــى مجـال الأنتروبولوجيـا، ثـم جـاء دور لاكـان (التحليـل النفسـي)، وألتوسـير (الماركسية)، وفوكو (الإبستيمولوجيا)، ولوبفيڤْر وغيرهم. إلـى هنا لابد أن نعود أدراجنـا لنقول بأن تطور البنيوية لم يكن علمياً بحتاً، ولا حتى تطور علم اللغة كذلك، وإنما كل هذه التحولات تستند إلى نمط من التفكير طرحته الفلسفة الوضعية في صيغتها الجديدة، وحتى لا يضيع موضوعنا في ثنايا هذا الاستطراد النظري نتساءل: أين النقد العربي من كل هذا؟ بعبارة أخرى كيف تعامل النقد العربـي مـع الخلفيـة الفكريـة لهـذا المـنهج وهـو يحاول تأصيله في النقد العربي؟

إذا عدنا إلى كتاب أبو ديب "جدلية الخفاء والتجلي" سيجيبنا بأنه على دراية بكل هذه التطورات، بل ويشير إلى أن منشأها كان أعمال عبد القادر الجرجاني في محاولة لتأصيل ذلك، حيث يقول: "لعدد من الأسباب اخترت أن يكون لهذه الدراسات البنيويـة، طبيعة النقد التطبيقي دون أن أخصص قسماً من الكتاب لتقديم الأسس النظريـة للمنهج

---

[12] Roger Gaeaudy, I Bid. P159.

[13] – زكريا إبراهيم، ص44.

البنيوي. أبرز هذه الأسباب قيام البنيوية على تراث فكري، وفلسفي، ولغوي يعود إلى أوائل القرن الحاضر، وكونها استمراراً لتطورات فكرية وفلسفية تضرب جذورها في أغوار التراث الأوروبي ممتدة إلى هيغل على الأقل ومفاهيمه الجدلية، وإلى فرويد والتحليل النفسي، ومن الجلي أن الثقافة العربية المعاصرة لم تستطع حتى الآن أن تتمثل هذا التراث الفكري والفلسفي تمثلاً جيداً، وأن التراث اللغوي النابع من فرديناند– وسوسير "Saussure" ما يزال غريباً عليها غرابة شبه مطلقة، وإن كانت أهم أسسه النظرية جزءا من التراث اللغوي العربي كما يتبلور في عمل ناقد فذ هو عبد القاهر الجرجاني"[14].

وإذا سلمنا بأن الأسس النظرية للبنيوية جزء من التراث العربي فما هي النظرة المصاحبة للبنيوية إلى كل من:

- قضية ما يسمى بعلم الأدب.
- قضية التاريخ وتجديد طريقة التعامل معه.
- قضية الإنسان وتطور مفهومه في الفلسفة الغربية.

وقبل أن نعرض لهذه القضايا نتطرق إلى مسألة أراها ضرورية متضمنة في السؤال التالي: هل البنيوية منهج أم فلسفة؟ حيث تباينت أراء النقاد والفلاسفة حولها، بل وحتى البنيويين أنفسهم اختلفوا فيها.

البنيوية منهج أم فلسفة؟

يدلي كمال أبو ديب برأيه في هذه المسألة، في أول كتابه جدلية الخفاء والتجلي، وكأنه يجيب على سؤال بقوله: "ليست البنيوية فلسفة لكنها طريقة في الرؤية ومنهج في معاينة الوجود، ولأنها كذلك، فهي تثوير جذري للفكر وعلاقته بالعالم وموقعه منه وبإزائه. في اللغة لا تغير البنيوية اللغة، وفي المجتمع لا تغير البنيوية المجتمع، وفي الشعر لا تغير البنيوية الشعر، لكنها بصرامتها وإصرارها على الاكتناه المتعمق، والإدراك متعدد الأبعاد، والغوص في المكونات الفعلية للشيء، والعلاقات التي تنشأ بين هذه المكونات، تغير الفكر المعاين للغة والمجتمع والشعر وتحوله إلى فكر متفائل، قلق، متوثب، مكتنه،

---

[14] – كمال أبو ديب: جدلية الخفاء والتجلي، ط 1، دار العلم للملايين، بيروت، 1984، ص10–11.

متقص، فكر جدلي شمولي في رهافة الفكر الخالق وعلى مستواه من اكتمال التصور والإبداع"[15].

وهذا يكون قد فصل في القضية لصالح المنهج، غير أنني أرى في رأيه نوعاً من التداخل المفاهيمي، فحين يقول أن البنيوية لا تغير اللغة والمجتمع والشعر بل تغير الفكر المعاين لها، فما هو دور الفلسفة إذن؟ ثم من يزعم أن الفلسفة تغير اللغة أو المجتمع؟ إن دور الفلسفة منذ القدم هو إثارة السؤال وتغيير الفكر من خلال إثراءه، ثم تجاوزه. وعليه فلا معنى أن توصف البنيوية بهذا التوصيف على أنها منهج، وليس كمال أبو ديب وحده هو من يقول هذا فالواقع أن "الكثير من البنيويين وعلى رأسهم العالم الأنثروبولوجي الفرنسي كلود ليفي أشتراوس قد أعلنوا منذ البداية أن "البنيوية ليست بأي حال من الأحوال فلسفة وإنما هي مجرد منهج للبحث العلمي، وهذا جان بياجيه عالم النفس السويسري المشهور– يختم كتابه القيم عن البنيوية بقوله: "قصارى القول أن البنيوية منهج لا مذهب، وهي إذا اكتست طابعاً مذهبيا فإنها لابد أن تقود إلى كثرة من المذاهب[16].

أما الطرف الثاني في هذه الإشكالية وأعني به من ينفي كون البنيوية منهج، فإنه يستند إلى ما سبق وأن عرضنا له فيما سبق من أن كل فعل صادر عن إيديولوجيا، وهذا هو الذي ذهب إليه بعض الباحثين مثل كانجيلم وأما "ألتوسير وفوكو" فقد انضما إلى تورين ولوبفيفر في الجزم بأن البنيوية إيديولوجيا أكثر منها علماً"[17]، هذا وإن هناك من ينفى عن البنيوية الأمرين مثل فرانسوا شاتليه حين يقول "إنه ليس ثمة مذهب بنيوي، بل ربما كان في استطاعتي أن أذهب إلى أبعد من ذلك فأقول أنه ليس ثمة منهج بنيوي... إن السمة المميزة للفكر البنيوي هي في الواقع هي حرصه الشديد على التزام حدود العلمية التامة وأما البنيوية كمذهب– فهي في رأي شاتلية– مجرد اختراع ابتكره الراغبون

[15] – جدلية الخفاء والتجلي، ص70.

[16]– زكريا إبراهيم: مشكلة البنية، ص21.

[17] – إديث كرزوبل: عصر البنيوية، ترجمة جابر عصفور، نشر دار آفاق عربية، 1985، ص256.

في الانتقاص من قدر البنيوية"[18].

غير أننا لو ابتعدنا عن جدل الفلاسفة والعلماء وبحثنا في ماهية البنيوية بما هي تجربة خاصة في مقاربة الوجود والموجود، وتجربة في توصيف الشيء لذاته بذاه بعيدا عن ذاته لوجدنا كما يقول أوزياس "أن البنيوية فكر بلا مفكر، فهي الأبنية التي تتكشف عن طريق العلوم الإنسانية، إنها ليست فكرة ليفي شتراوس أو ميشيل فوكو، بل هي الخطاب الذي يصل بين الإثنولوجيا وعلم اللغة، وبين الطب وأركيولوجيا المعرفة أو هي قراءة للتاريخ أو قراءة للتحليل النفسي أو قراءة لماركس، على نحو يغدو معه مؤلف الخطاب في كل مرة شيئاً أكثر من كونه كاتباً أو مفكراً أو عالم اجتماع. فالبنيوية عمل المنهج نفسه، المنهج الذي ينطق اللغة الفعلية لموضوعه، وهي الإحساس الذي يكتشف حتى ليصبح إحساساً بأسطورة أو نسق"[19].

إلا أن هذا لا يعني أن البنيوية كما هي عليه اليوم منزهة عن الإيديولوجيا أو الفلسفة لأنه– كما يقول المسدي– "ومهما كان التوالج التاريخي فإن الاستقراء الموضوعي للأحداث يملي انعطاف القيمة الفلسفية على القيمة المنهجية إذا كان متعيناً أو كالمتعين أن يفضي انغماس بعض المعارف في بوتقة النهج البنيوي وانغراس فكرة البنية في جدل التنظير العلمي، إلى تأسيس تيار فكري ينطق باسم النظرية الجديدة محولاً إياها من سمة المقاربة إلى صورة المدرسة المتكاملة"[(20)]. وهذا هو الذي استقر عليه رأيي في هذا البحث. ثم إن هناك قضية أخرى على غاية من الأهمية فى فهم البنيوية ألا وهي قضية علمية النقد، والتي سأتناولها هي الأخرى بشيء من العرض.

بروز المنهج العلمي في النقد:

منذ حركة النقد الجديد وبدايات التأثر للعلوم الإنسانية بما حققته العلوم التجريبية، بدأ النقاد يعملون على إيجاد طرق وآليات للتعامل مع النص الأدبي، تفضي إلى أحكام

---

18 – زكريا إبراهيم– مرجع سابق، ص22.

19 – أديث كبروزيل– عصر البنيوية، ص244–243.

20 – عبد السلام المسدي: قضية البنيوية– دراسة ونماذج– دار الجنوب للنشر، 1995، ص23.

صارمة ودقيقة، وهذا في مواجهة الأحكام المعيارية والدراسات التاريخية للأدب، فكان أن استعان نقاد الأدب بالمنهج اللغوي الحديث (سوسير، ياكوبسن، سابير، تشومسكي...) الذي أصبح لا مراء في علميته، ودقته، وكذا صرامته (إذ أن اللغة هي مادة الأدب) وذلك باعتبار "أن المنهج التجريبي الذي تبنته الدراسات اللغوية كان الجسر الذى عبره النقد الأدبي ليحقق علمية النقد، ذلك الهدف الذي راوغ النقاد لفترة طويلة، أي أن التزاوج الجديد بين علوم اللغويات والنقد الأدبي مكن الأخير من حل تناقضاته الأساسية المتمثلة في محاولة تحقيق تحليل علمي لعناصر بناء فني، يتناول موضوعات لا يمكن التحقق منها باستخدام أدوات المنهج التجريبي، هكذا جاء التحليل اللغوي لبناء النص الأدبي، بمنزلة مخرج مقبول يحقق مطلب النقد الأدبي"[21].

وأمام ما حققته العلوم الأخرى (علم النفس، الاجتماع، الأنثربولوجيا) بقي بعض المهتمين بمجال النقد الأدبي في تردد حول جدوى المنهج العلمي من عدمه "لكن هذا الشك أو التشكيك في قيمة ذلك الاتجاه العلمي في النقد، لم يكن ليوقف نموه وتطوره. وأقصى ما أحدثه هو أنه خلق لدى البعض حالة من التردد بين الانخراط في هذا المجال أو الانحراف عنه، لكن الميل العام نحو إرجاء الأحكام المعيارية، إن لم نقل نحو إلغائها، أخذ يتزايد في القرن العشرين مع تزايد الاهتمام بالمناهج الموضوعية الوصفية، حيث أخذت النظرة إلى الأدب ترى فيه موضوعاً كسائر الموضوعات الطبيعية"[22].

كما شنت حملات كبيرة في النقد العربي المعاصر ضد الدراسات التقليدية وخاصة منها ذات الاتجاه التاريخي وهدفهم في ذلك–كما تقول هدى وصفي–هو "تأصيل دراسات تحاول تطوير منهج علمي في النقد، يبتعد عن الانطباعية التي تغرق فيها الدراسات النقدية على وجه العموم"[23].

---

[21] – عبد العزيز حمودة: المرايا المحدبة من البنيوية إلى التفكيك، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، أبريل/ نيسان، 1998، ص180–181.

[22] – عز الدين إسماعيل: مناهج النقد الأدبي بين المعيارية والوصفية، فصول مجلة النقد الأدبي، م1، ع2، 1981، ص17.

[23] – هدى وصفي، الشحاذ، دراسة تفسيرية، فصول مجلة النقد الأدبي م4، ع2، يناير 1981.

لكن هل تعني صرامة المنهج تحقيق الدقة والموضوعية المنشودة، أي الابتعاد عن الأحكام التاريخية والمعيارية؟ إن هذا الأمر لو تم اعتماده حقيقة من طرف المشتغلين في حقل الإنسانيات لما حقق شيئاً أكثر من كونه ينمي انطباعية جديدة، أو تاريخية في ثوب علمي ذلك أن "المنهج العلمي الصارم حين يطالب المؤرخ بالتخلص من أهوائه، ونوازعه، لا يفعل أكثر من أن يترك مثل هذه النوازع تمارس فعلها في الخفاء بدلاً من مواجهتها باعتبارها عوامل أصلية في تأسيس عملية الفهم"[24].

ويجدر بنا الآن أن نتساءل عن علمية أو علم الأدب في التصور البنيوي، وهل يعني حقيقة القضاء على إنسانية الإنسان فيه؟ يجيبنا جيرار جينيت بالتأكيد أن "علم الأدب البنائي يتجنب كل المحاولات التي تنحو إلى اختزال العمل الأدبي على نحو ما يصنعه التحليل النفسي، أو الشروح الماركسية. ومع ذلك فإن علم الأدب البنائي يقوم بطريقته الخاصة بنوع من الاختزال الداخلي، بمعنى أنه يصدم بمادة العمل حتى يصل إلى هيكله العظمي. وهذه العملية ليست سطحية في الحقيقة، بل هي تمثل إلى حد بعيد، نظرة حادة أشبه ما تكون بالأشعة الحمراء، التي تستطيع أن تتوغل في أعماق الشيء إذا هي سلطت عليه من الخارج[25].

ولو تمعنا في مقولة جيرار جنييت السابقة لوجدنا أنه لم يسعى إلى إثبات وجود علم الأدب البنيوي بقدر ما سعى إلى إثبات بنيوية العلم والأدب معاً، كما أنه لم يوضح بالقدر الكافي ما يريده من عبارة (هذه العملية ليست سطحية في الحقيقة) أي ليست شكلية مما يوحي بالبعد الآخر للعمل الأدبي ألا وهو المعنى. كذلك لم يكن حازماً بالقدر اللازم في مسألة القيمة الجمالية لأن "علم الأدب في التصور البنيوي أو السيميولوجي. كان لابد له ليكون علماً وصفياً أن يتخلى عن اعتبار القيمة الجمالية، ومن ثم اضطر أن يربط القيمة الجمالية بالتغيرات التاريخية، دون أن يجعل لهذه التغيرات مكاناً ظاهراً

---

[24] – نصر أبو زيد، الهرمنيوطيقا ومعضلة تفسير النص، فصول م1، ع3، أبريل181، ص154.

[25] – نقلا عن عز الدين إسماعيل: مناهج النقد الأدبي بين المعيارية والوصفية، ص22.

في صياغة قوانينه"[26]. ويعني ربط القيمة الجمالية بالتغيرات التاريخية، عدم استقرارها وخضوعها لمعايير الذوق التي تتغير من جيل إلى جيل بتغير الزمان والمكان.

وما دمنا قد تحدثنا عن التغيرات التاريخية وعلاقتها بالقيمة الجمالية في المنهج البنيوي، فإنه حري بنا أن نتحدث عن العامل المحدث لهذه التغيرات– ألا وهو الإنسان– من خلال المنظور البنيوي والحديث عن الإنسان هنا ليس من قبيل استعراض الآراء الفلسفية، وإنما هو ضرورة ملحة ومنهجية، لأن الإنسان هو مركز طرفين لمعادلة هامة في النقد ألا وهما: الإبداع/ التلقي، فكيف تنظر البنيوية للإنسان مبدعاً ومتلقياً؟

الإنسان في المنظور البنيوي:

يشغل الإنسان في الفكر العربي مركزاً لا يدانيه في أهميته إلا مركز الذات المقدسة، حيث أنه كان ولا يزال هو المعني بخطاب القبيلة والعشيرة، والمعني الأول والأخير بالخطاب القرآني، كما أنه هو مدار خطاب الملكة التي كانت ديوانه وحضارته ومعجزته. ولأنه كذلك فلقد كان على مر العصور يفهم الوجود في ضوء الإنسان ولم يحاول– إلا لماماً– أن يفهم الإنسان نفسه في ضوء الوجود كما تفعل الفلسفة الغربية الحديثة، مما يعني اختلاف النظرة في الفلسفتين للإنسان ككيان، وكمصدر لفعل خلاق هو الأدب، وبالتالي اختلاف المفهوم الذي وحدته الكتب السماوية في الحضارتين، وهذا أحد العوامل التي تسببت في إحجام الفرد العربي عن البنيوية أول الأمر، لأن الفلسفة الغربية التي سعت إلى الحد من ذاتية الإنسان وتفسيراته، كانت قد قطعت شوطاً كبيراً في هذا إلا أنها لم تتجاوزه كلية وحقيقة.

كما أنها سعت إلى إيجاد علم يفهم الإنسان كما تفهم الفيزياء وجود الأشياء سماه البعض تجاوزاً "بفيزياء الإنسان" التي تبين كما قال هوكز "إن الناس (خلقوا أنفسهم)، وأن عالم المجتمع المتمثل قد صنعه الناس أنفسهم، وهذا يمكن إيجاد مبادئه في التكييفات التي نفهم بها عقولنا الشعرية ويكون الإنسان بالتالي صانعاً متميزاً ومتفوقاً... ويصبح تركيز العلم الجديد على الدراسة الدقيقة لعملية الصنع هذه أو للعملية الشعرية، ونجد

[26] – شكري عباد، موقف من البنيوية، فصل مجلة النقد الأدبي، م1، ع2 يناير 1981، ص196.

أنفسنا أمام مسألة معقدة بعض الشيء وذات شقين لأن الإنسان لا يخلق المجتمعات والأنظمة طبقاً لتصوراته الذهنية فقط بل إنهما بالتالي يخلقانه هو"[27].

إلى هنا مازال الإنسان مرجعاً في فهم ظاهرة الإبداع ولم تستطع حتى فيزياء الإنسان أن تزيحه عن مركزه ثم جاءت البنيوية "فإذا بها– حسب ما يتراءى لنا– قد أخرجت الإنسان من هذا التوسط الرتيب وذلك بعمليتين متكاملتين، الأولى أنها عزلته عن الأشياء فلم تعد تتخذه مرجعاً أولياً في استقراء الظواهر، والثانية أنها اعتبرته حكماً عليها بأنه المستنبط لبناها، فإذا به موضوع لفلسفتها بشكل أساسي، ولذلك كانت أخصب الحقول في التحليل البنيوي، هي الحقول الأشد اقتراناً بالكائن البشري بدءاً باللغة وعلم النفس، ومروراً بالأدب والفن فضلاً عن العلوم المرتبطة بالاجتماع البشري، هكذا شاع الضن بأن البنيوية قد أجهزت على الكائن البشرى فأعلن البعض موت الإنسان في هذه الفلسفة"[28].

وهذا ما نجده في الفهم العربي للبنيوية حيث يقول عز الدين إسماعيل في هذا الموقف "وهكذا استبعدت البنيوية الإنسان نفسه من مجال البحث، إذ أنه لا يمكن أن يؤخذ الفاعل والموقف في الاعتبار ما دام الإنسان (الفاعل) ونتاجه الحضاري (المفعول) والإطار الحضاري الذي يحيط به (الموقف) لا يخضع للنموذج التحليلي نفسه، فالإنسان يعد بمثابة الآلة التي تكشف الظواهر الحضارية عن نفسها (كاللغة والأسطورة والديانة والفن... إلخ) من خلاله"[29] .

وربما كان إصرار البنيوية على الصرامة والموضوعية إلى أقصى الحدود في معاملة قضية بمرتبة المقدس عند العرب، هو الذي تسبب في إيجاد هذه المواقف "حتى في الفلسفة الغربية نفسها مثل جارودي الذي عنون كتاباً له بـ: **البنيوية فلسفة موت الإنسان**. لأن البحث الموضوعي والمتقصي يبين لنا أن "خصوصية الموقف المعرفي

---

[27] – ترنس هوكز، البنيوية وعلم الإشارة، ترجمة مجيد الماشطة دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1986، ص11.

[28] – المسدي، قضية البنيوية، ص29.

[29] – عز الدين إسماعيل، مناهج النقد الأدبي بين المعايرة والوصفية، ص22.

الذي نستشعر بأن الفلسفة البنيوية قد بلورته في طيات عملها التنظيري تمكن أساساً في أن قيمة الوجود لدى الإنسان تتحدد بالعملية الإدراكية في مضمونها وفي حيثياتها الملابسة لها، وأن هذه العملية الإدراكية التي مدارها الفهم تتحدد جوهرياً باكتشاف البنية ما ظهر منها وما خفي، فإذا سلمنا بهذا تبين لنا مجدداً كيف يظل الإنسان محور الفلسفة البنيوية من حيث هو المستنبط لحقائق الظواهر في تجليها كما انحجابها أولاً، ومن حيث هو المالك لأداة التعبير عما يستخرجه من خصائص الأشياء"[30]. وعليه فإن العقلانية مهما بلغت في تحليلها الذهني من تجريد، فإنها تظل تحتفظ للإنسان بمركز محوري، على أن مشكلة الإنسان لم تكن وحدها مثار الجدل ولكنها مشكلات أخر تتعلق بالزمن الذي يحياه الإنسان، والأحداث التي يضعها فيه، باختصار إنها مشكلة التاريخ.

البنيوية والتاريخ:

إن أي حديث عن التاريخ يعني ضمناً الحديث عن الفرد (العمل) والمجتمع (التراث) والتغير، وقد كان لمفهوم الآنية الذي جاءت به البنيوية– بوساطة رائدها سوسير الذي غلبه على مفهوم التعاقب– أثر كبير في إثراء الجدل حول مسألة التاريخ، وظهور ثنائية: التعاقب/ التزامن، مع تركيز البنيوية طبعاً على مفهوم التزامن، فلو أنني– حسب مفهوم سوسير– "في دراسة لهجة أو لغة لكان علي إما أن أدرس نظامها اللغوي الثابت في لحظة معينة من الزمن، دون أن تكون هذه اللحظة الآن بالضرورة، أو لكنت ملزماً بدراسة تغيراتها عبر الزمن، ويسمي سويسر الحالة الأولى التزامن، ويسمي الحالة الثانية التعاقب، فالتزامن هو الدراسة في فترة من الزمن يكون فيها المجموع الكلي للتغيرات الحاصلة ضئيلاً جداً ينحصر في الحدود الدنيا، أما التعاقب فهو دراسة العلائق بين عناصر متعاقبة يحل فيها كل عنصر محل العنصر الآخر بمرور الزمن، وفي تقدير سوسير أن دراسة علم اللغة التزامني هي الكفيلة بالعثور على بنية اللغة ونظامها المستقر، في حين أن علم اللغة التعاقبي لا يصح إلا بالاستناد إلى علم اللغة التزامني"[31]

---

30 – المسدي، قضية البنيوية، ص33.

31 – معرفة الآخر، مدخل إلى المناهج النقدية الحديثة، تأليف جماعي (سعيد الغانمي، عبد الله إبراهيم، عواد علي)، المركز الثقاي العربي، ط2، 1996.، ص45.

.

وعلى هذه المفاهيم بنى من جاء بعد سوسير من البنيويين في جميع المجالات نظرته إلى التاريخ، فكانت البنيوية على هذا كمنهج سعى دائماً إلى البحث "عن الأساس الشامل، اللازماني، الذي ترتكز عليه مظاهر التجربة، وتؤكد وجود نسق أساسي ترتكز عليه كل المظاهر الخارجية للتاريخ، وهذا النسق السابق على الأنظمة البشرية... وهي بدورها تترفع عن النظرة التجريبية وتؤكد أن تقدم المعرفة لا يتم عن طريق وقائع تجريبية يضاف بعضها إلى البعض، وإنما يتم عن طريق إعادة النظر في قوالب أو صور أو عمليات موجودة بالفعل، ولكنها تتخذ مظهراً جديداً في كل عصر"[32]. وربما كان هذا التركيز من البنيوية على مفهوم الآنية- كإجراء منهجي يساعد على فهم الظاهرة التاريخية متخلصة من ثقل التعاقب وليس كبديل لتحرير وكتابة التاريخ- هو الذي دفع النقاد العرب أن يعتبروه إقصاء للتاريخ من مجال البحث.

وهذا ما نجده في تساؤل نبيلة إبراهيم عن انسجام المنهج حين تقول "فكيف يمكن إذن أن يوفق المنهج بين نظريته من إهمال التاريخ من ناحية، وبناء الفكر البشري من ناحية أخرى، وبين حركة التاريخ وتغير نماذج الإبداع الأدبي، فضلاً عن فرديته؟"[(33)]. وإذا كان هذا التساؤل يبين مدى حيرة الناقد العربي من موقف البنيوية والبنيوية الشكلية بالخصوص من التاريخ، فإن نقادا آخرين شذّوا عن القاعدة وحاولوا التعامل مع المعطى التاريخي من خلال حركيته، وأثره بوصفه وحدة فاعلة في تكوين الحاضر، ومن خلال موضعة الذات الناقدة ضمن هذا التاريخ أو ذاك، ومن هؤلاء كمال أبو ديب الذي لم يجد أي تناقض بين التوالد والتعاقب حينما اختار معاملة التاريخ في نقطة تقاطعهما حيث يقول "حين أتحدث عن التراث فأنا لا أتصوره كتلة هامدة ماضية متشكلة مكتملة تقبع على بعد آلاف أجزاء الزمن والمكان ونعاينها من هذه المسافة ونتحدث عنها وعنا.. أنا

32 – فؤاد زكريا، الجذور الفلسفية للبنائية، حوليات كلية الآداب، الكويت- ط1، 1980، ص80.

33 – نبيلة إبراهيم، البنيوية من أين وإلى أين، فصول مجلة النقد الأدبي، م1، ع2، يناير 1981، ص177.

شخصياً أعتبر التراث بعداً من أبعاد لحظة التقاطع بين التاريخ والحاضر، بين الزمن في بعديه التعاقبي والتزامني، أي أني لا أتحدث عن نفسي والتراث، بل أتحدث عني، وبهذا المعنى يكون التراث بعداً مكوناً من مكونات هذه البنية التي هي الحاضر الثقافي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي هذه المواصلة... حتى حين أكتب عن نص معاصر الآن، فأنا أكتب عن التراث، لأنني أكتب عنه باعتباره الوجه الحاضر للتاريخ لا باعتباره شيئاً قائماً الآن بإزاء التاريخ"[34].

هذا الموقف الذي لا يقصي التراث (التاريخ) ولا يقدس الآنية متأثر إلى حد بعيد إن لم نقل هو موقف البنيوية التكوينية كما حدده فيلسوفها لوسيان جولدمان خلافاً للبنيوية الشكلية، كما أن هذا الموقف هو الذي راق للنقاد العرب باعتباره يعيد كرامة التاريخ (المقدس) بعد ما لحقه من إهانة الشكلية. وللوقوف على مصدر هذا الرأي نقتبس نصاً لجولدمان يقول فيه: "إن مجموع السلوك الإنساني (ونستعمل هذا المصطلح هنا بمعناه الأوسع، الذي يشمل السلوك النفسي والفكر والتخيل... إلخ) يمتلك بالنسبة للبنيوية التكوينية، طابعاً بنيوياً وعلى النقيض إذن، من البنيوية الشكلانية التي ترى في البنى لشكلية قطاعاً أساسياً، إلا أنه مجرد قطاع يخص السلوك البشرى الشامل، والتي تطرح جانباً كل ما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بوضعية تاريخية معينة أو بلحظة ترجمية (بيوغرافية) محددة، منتهية بذلك إلى نوع من الفصل بين البنى الشكلية وبين المحتوى الخاص لهذا السلوك. على النقيض من ذلك تطرح البنيوية التكوينية مبدئياً، فرضية تقول بأن على التحليل البنيوي أن يمضي بعيداً جداً، باتجاه التاريخي والفردي وبأن عليه أن يصبح، حين يبلغ درجة أكثر تقدماً، هو ذات المنهج الوضعي في التاريخ"[35].

ولم أجد تشخيصاً لإشكالية التاريخ/ البنيوية، في الفكر العربي يلم بجوهر القضية فيها أفضل من تشخيص المسدي حين قال "فإذا عدنا الآن إلى موقع البنيوية في فكرنا العربي على الصعيد الفلسفي تعين أن ننتبه إلى أنها كانت مدعاة للشيء وضده في نفى

[34] – كمال أبو ديب، حوار أجراه معه، مجدي إبراهيم، مجلة الفيصل، ع94، ص54.

[35] – لوسيان غولد مان: المنهجية في علم الاجتماع الأدبي، ترجمة: مصطفى المسناوي، دار الحداثة ط1، 1981، ص30.

الوقت والسبب في ذلك أن الفكر العربي يعيش منذ فجر نهضته عقدة التاريخ والصيرورة، بين ماض يتراءى ساكناً، وحاضر يندفع اندفاعاً نحو مصير مغاير، وبما أن كل صدمة حضارية ترجع آلياً إلى علاقتنا بمضمون الماضي الذي هو التراث فإن الانتباه الواعي يملي الاعتراف بأن كل ما لدينا ينسجم مع الفلسفة البنيوية، وكل ما ننشده انطلاقاً مما لدينا يتضارب معها تضارباً صارخاً، فالانسجام يتأتى من حالة السكون التي يبدو عليها ميراثنا الفكري، والذي نعنيه بالسكون هو الاستقرار على جملة من الموثوقات المتواصلة، بل إن كل تاريخنا لينصاع تلقائياً إلى مبدأ الزمن المنهجي الذي عليه يتركز التصور البنيوي"[36].

وتبقى الإشكالية الكبرى في هذا الموضوع أن النقاد الرواد أثاروا هذه الأسئلة وغيرها ولم يجدوا لها إجابات شافية، وزاد عليه أن من جاء بعدهم من النقاد لم يسووا وضعيتهم النقدية مع هذا المنهج، ولم يجيبوا على الأسلة التي طرحها الرواد، وقفزوا إلى مناهج أخرى دون تحقيق الكفاية المنهجية ولا الاصطلاحية في أي منهما، وهو ما يحرم النقد العربي من خاصية التراكم المنطقي والمعرفي، والتي تجعله قادرا الاستقلال بنظرية خاصة في الأدب، ولعل ما تشهده الدراسات النقدية الجامعية من تطور وتوفر على الإمكانات والمتاحات في المعرفة، والترجمة، والمصطلح أن يساعد مستقبلا على ترميم الفجوات المعرفية للفكر النقدي العربي.

مراجع البحث:

المراجع العربية:

1- إديث كرزويل: عصر البنيوية، ترجمة جابر عصفور، نشر دار آفاق عربية، 1985.
2- ترنس هوكز، البنيوية وعلم الإشارة، ترجمة مجيد الماشطة دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1986.
3- جابر عصفور: عن البنيوية التوليدية مجلة النقد الأدبي- فصول- م1، ع2 يناير 1981.
4- رمضان سليم: البعد النقدي، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، مصراته، ليبيا، 1987.
5- زكريا إبراهيم: مشكلة البنية (أضواء على البنيوية) مكتبة مصر، د. ت .
6- شكري عباد، موقف من البنيوية، فصل مجلة النقد الأدبي، م1، ع2 يناير 1981.

[36] – المسدي، قضية البنيوية ص30.

7- عبد السلام المسدي: قضية البنيوية- دراسة ونماذج- دار الجنوب للنشر، 1995.
8- عبد العزيز حمودة: المرايا المحدبة من البنيوية إلى التفكيك، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، أبريل/ نيسان، 1998.
9- عبد الله الغذامي، الخطيئة والتفكير، النادي الأدبي الثقافي، جدة، ط1، 1985.
10- عز الدين إسماعيل: مناهج النقد الأدبي بين المعيارية والوصفية، فصول مجلة النقد الأدبي، م1، ع2، 1981.
11-فؤاد زكريا، الجذور الفلسفية للبنائية، حوليات كلية الآداب، الكويت- ط1، 1980.
12-كمال أبو ديب: جدلية الخفاء والتجلي، ط 1، دار العلم للملايين، بيروت، 1984.
13- كمال أبو ديب: في الشعرية، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، 1989.
14-كمال أبو ديب، حوار أجراه معه، مجدي إبراهيم، مجلة الفيصل، ع94.
15-لوسيان غولد مان: المنهجية في علم الاجتماع الأدبي، ترجمة: مصطفى المسناوي، دار الحداثة ط1، 1981.
16-معرفة الآخر، مدخل إلى المناهج النقدية الحديثة، تأليف جماعي (سعيد الغانمي، عبد الله إبراهيم، عواد علي)، المركز الثقاي العربي، ط2، 1996.
17-نبيلة إبراهيم، البنيوية من أين وإلى أين، فصول مجلة النقد الأدبي، م1، ع2، يناير 1981.
18-نصر أبو زيد، الهرمنيوطيقا ومعضلة تفسير النص، فصول م1، ع3، أبريل181.
19- هدى وصفي، الشحاذ، دراسة تفسيرية، فصول مجلة النقد الأدبي م4، ع2، يناير 1981.

المراجع باللغة الأجنبية:

20- Roger graudy, Biographie du xx em siècle, ED El bourhane, 1992.